



INTERNATIONAL MONETARY FUND

قراءة في توقعات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي في عام 2023

Countering the Cost-of-Living Crisis

إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية

إعداد: أريج سليم

إشراف: أحمد محمد الأستاذ

نوفمبر 2022

2022
OCT



تمهيد

تستند هذه التوقعات إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي الذي صدر في 20 أكتوبر 2022، بعنوان "التصدي لأزمة تكلفة المعيشة"، وتبقى هذه التوقعات قابلة للتغيير وفقا للتغيرات والتطورات في البيئات الاستراتيجية الدولية، ورغم التعديلات التي قام بها الصندوق في مؤشرات النمو والتضخم، ورغم التباطؤ العام الذي يشهده الاقتصاد العالمي حسب التقرير، إلا أن هناك نظرة متفائلة حيال النمو في بعض اقتصادات العالم، ومنها اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يشهد نموا إيجابيا يعيده إلى مستوى ما قبل الجائحة كوفيد19.

اتجاهات عامة

- 1 يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً واسعاً فاقته حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة.
- 2 أزمة تكلفة المعيشة الناجمة عن اتساع نطاق الضغوط التضخمية، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19.
- 3 سيشهد أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي حالة من الانكماش في العام الحالي أو القادم ، مع استمرار تباطؤ النشاط في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم – الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين .
- 4 أزمة شديدة في الطاقة على مستوى أوروبا ، نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا ، أدت إلى ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة وتعرثر النشاط الاقتصادي .
- 5 ارتفاع أسعار الغذاء في الاسواق العالمية نتيجة النزاع الروسي – الأوكراني. والذي أثر سلباً على جميع الأسر منخفضة الدخل حول العالم، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل.
- 6 تسارع وتيرة التشديد النقدي عبر البلدان نتيجة تسارع نطاق الضغوط التضخمية، مما سيؤدي إلى تراجع الطلب وكبح جماح التضخم تدريجياً .
- 7 تسجيل الدولار الأمريكي ارتفاعاً قوياً مقابل معظم العملات الأخرى.
- 8 استمرارية الضغوط السعرية التي تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لصناع السياسات .

اتجاهات عامة

9 التباطؤ الاقتصادي في الصين ، نتيجة الاغلاقات المتكررة في اطار تطبيق استراتيجية (صفر كوفيد) وتراجع قطاع العقارات تراجعاً سريعاً ، والذي يمثل حوالي خمس النشاط الاقتصادي في الصين، الأمر الذي يشكل عبئاً جسيماً على مستويات التجارة والنشاط العالمية، نظراً لحجم الاقتصاد الصيني وأهمية دوره في سلاسل الامداد العالمية.

10 استمرار معاناة العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات النامية من مستويات المديونية الحرجة .

11 الاقتصاد العالمي أصبح قريباً من مواجهة موجة عاصفة تحمل في طياتها اضطرابات مالية، مما سيدفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن لاستثماراتهم مثل سندات الخزنة الأمريكية ، طلباً للحماية، الذي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار مجدداً. وزيادة هائلة في الضغوط التضخمية ومواطن الهشاشة المالية في باقي أنحاء العالم، ولا سيما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

12 تباطؤ نمو التجارة العالمية بشكل حاد.

13 أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية المتعلقة بالغزو الروسي لأوكرانيا والتدهور الأخير في العلاقات الصينية الأمريكية إلى تعريض التعاون العالمي بشأن أهداف المناخ للخطر، مع تأثيرات سلبية على التجارة العالمية وتدفقات رأس المال.

14 الحرب في أوكرانيا ، واختلالات سلاسل الامداد، ستزيد من القيود على النمو .

توقعات النمو في الاقتصاد العالمي

تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6,0% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 0,2% عن توقعات يوليو مع وجود احتمالية بنسبة 25% لتراجعته دون 2%. فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد- 19.

ومن المتوقع نمو الاقتصادات المتقدمة 2.4% خلال عام 2022 والاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 3.7% خلال العام ذاته، مع نمو الاقتصادات المتقدمة 1.1% خلال عام 2023 واقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية 3.7% خلال العام ذاته.

القيمة: %

2023	2022	2021	المنطقة
1.1	2.4	5.2	الاقتصادات المتقدمة
3.7	3.7	6.6	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
2.7	3.2	6.0	الاقتصاد العالمي

المصدر: صندوق النقد الدولي



المصدر: صندوق النقد الدولي

الاقتصادات المتقدمة: توقعات 2023

الولايات المتحدة

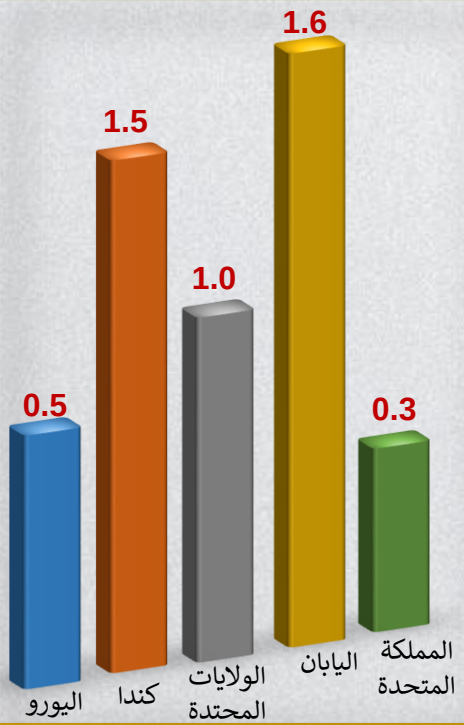
من المتوقع أن ينخفض النمو في الولايات المتحدة من 5.7 % في عام 2021 إلى 1.6 % في عام 2022 و 1.0 % في عام 2023، بسبب تشديد الأوضاع النقدية والمالية .

استمرار انخفاض الدخل الحقيقي المتاح في التآكل في طلب المستهلكين، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر بشكل كبير على الإنفاق، وخاصة الإنفاق على الاستثمار السكني.

منطقة اليورو

من المتوقع أن يبلغ النمو في منطقة اليورو نحو 3.1 % في عام 2022 و 0.5 % في عام 2023، نتيجة استمرار التداعيات الحادة لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب.

ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2021 ، نتيجة لقيام روسيا بتخفيض امدادات الغاز إلى أقل من 20% عن مستواها في عام 2021 ، الأمر الذي يزيد من احتمالات عجز الطاقة خلال فصل الشتاء القادم وما بعده، نتيجة انخفاض صادرات الغاز من روسيا. نتيجة لتنفيذ الاتحاد الأوروبي حظرًا على واردات الفحم في أغسطس 2022. وإعلان فرض حظر على واردات النفط المنقول بحرًا اعتبارًا من نهاية عام 2022 وفرض حظر على التأمين البحري لروسيا.



الاقتصادات المتقدمة: توقعات 2023

ساهم الانتعاش في الخدمات المرتبطة بالسياحة والإنتاج الصناعي في إيطاليا وأسبانيا، في النصف الأول من عام 2022 في النمو المتوقع للبلدين بنسبة 3.2% و 4.3% على التوالي في عام 2022. ومع ذلك، يتوقع أن يتباطأ النمو فيهما بشكل حاد في 2023، حيث تشهد إيطاليا نموًا سنويًا سلبيًا.

النمو المتوقع في عام 2022 أقل في فرنسا، عند 2.5%، وفي ألمانيا، عند 1.5%، والتباطؤ في عام 2023 حاد بشكل خاص بالنسبة لألمانيا، مع نمو سنوي سلبي.

يعكس النمو الضعيف في عام 2023 في جميع أنحاء أوروبا الآثار غير المباشرة للحرب في أوكرانيا، مع مراجعات هبوطية حادة بشكل خاص للاقتصادات الأكثر عرضة لخفض إمدادات الغاز الروسي، و تشديد الشروط المالية.

اقتصادات متقدمة أخرى

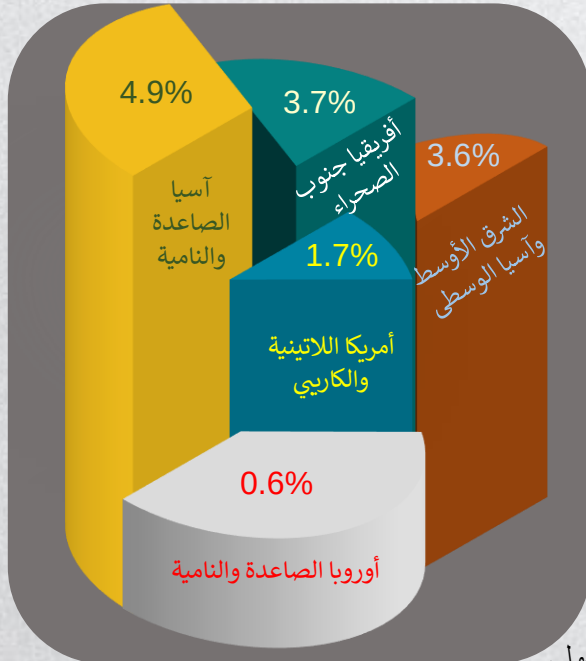
في المملكة المتحدة أيضًا، من المتوقع حدوث تباطؤ كبير. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 3.6% في عام 2022 و 0.3% في عام 2023 حيث يقلل التضخم المرتفع من القوة الشرائية ويؤثر تشديد السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري.

من المتوقع أن يكون النمو في اليابان أكثر استقرارًا عند 1.7% في كل من 2021 و 2022 و 1.6% في 2023 .

استمرار ضيق الأوضاع في أسواق العمل في كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، والتي سجلت تراجعاً غير مسبوق في معدلات البطالة وارتفاعاً في حجم الوظائف الشاغرة .

اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: توقعات 2023

من المتوقع أن ينخفض النمو في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى **3.7%** في عام 2022 وأن يظل هناك في عام 2023، على عكس التباطؤ المتزايد في الاقتصادات المتقدمة.



في آسيا الصاعدة والنامية، من المتوقع أن ينخفض النمو من **7.2%** في 2021 إلى **4.4%** في 2022 قبل أن يرتفع إلى **4.9%** في 2023. ولكن في الصين، تم تخفيض تنبؤات النمو للعام القادم إلى **4.4%** بسبب تراجع قطاع العقارات والإغلاقات العامة المتكررة.

في أوروبا الصاعدة والنامية، من المتوقع أن يبلغ النمو **0.0%** في عام 2022 و **0.6%** في عام 2023. في حين يتوقع أن يكون النمو سلبا في روسيا بنحو **-3.4%** في 2022 و **-2.3%** في 2023، وانكماش متوقع بنسبة **35.0%** في أوكرانيا في عام 2022، نتيجة للحرب في أوكرانيا والعقوبات الدولية التي تهدف إلى الضغط على روسيا لإنهاء الأعمال العدائية.

يعتبر الانكماش في الاقتصاد الروسي أقل حدة مما كان متوقعا في وقت سابق، مما يعكس مرونة صادرات النفط الخام والطلب المحلي مع دعم أكبر للسياسة المالية والنقدية واستعادة الثقة في النظام المالي.

أدى الارتفاع الحاد في قيمة الدولار الأمريكي الى زيادة ملحوظة في الضغوط السعرية المحلية وزيادة تكلفة السلع المستوردة وتفاقم ازمة تكلفة المعيشة في هذه البلدان ، الامر الذي يؤدي الى تشديد الاوضاع المالية حيث ان ارتفاع قيمة الدولار ناتج عن عوامل تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة وازمة الطاقة .

منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

من المتوقع أن يبلغ النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 3.5 % في عام 2022 و 1.7 % في عام 2023. النمو الذي يشهده عام 2022 يعود بالأساس إلى نشاط أقوى من المتوقع في النصف الأول من عام 2022 على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وظروف التمويل الخارجي التي لا تزال مواتية، وتطبيع الأنشطة في القطاعات كثيفة الاتصال. ولكن من المتوقع أن يتباطأ النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في أواخر 2022 و 2023 مع ضعف نمو البلدان الشريكة، وتشديد الأوضاع المالية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

من المتوقع ان يرتفع النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 5.0 % في عام 2022 ، مما يعكس إلى حد كبير التوقعات الإيجابية لمصدري النفط في المنطقة ومنها دول مجلس التعاون ، وتأثيرًا خفيفًا بشكل غير متوقع للحرب في أوكرانيا على القوقاز وآسيا الوسطى.

في عام 2023 ، من المقرر أن يتراجع النمو في المنطقة إلى 3.6 % مع انخفاض أسعار النفط والرياح المعاكسة الناجمة عن التباطؤ العالمي والحرب في أوكرانيا.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

توقع انخفاض النمو من 4.7 % في 2021 إلى 3.6 % و 3.7 % في 2022 و 2023 على التوالي. تعكس هذه النظرة الأضعف نموًا منخفضًا للشركاء التجاريين ، وتشديدًا في الظروف المالية والنقدية ، وتحولًا سلبيًا في شروط تجارة السلع الأساسية.

الاقتصاد	2021	2022	2023
الصين	8.1	3.2	4.4
الهند	7.8	6.8	6.1
البرازيل	4.6	2.8	1.0
كوريا الجنوبية	4.1	2.6	2.0
روسيا	4.7	-3.4	-2.3
جنوب أفريقيا	4.9	2.1	1.1

في ظل الظروف التي تعاني منها الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة تراجعاً خلال عام 2023 باستثناء الصين

المصدر: صندوق النقد الدولي

اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: توقعات النمو الاقتصادي

يتوقع الصندوق نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات في عام 2022 بنسبة 5.1% ليفوق بذلك متوسط النمو لمجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المتوقع بلوغه 5%، مع توقع انخفاضه لدولة الامارات الى 4.2% في 2023 ولكن يبقى أعلى من متوسط النمو لمجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 3.6%، وكذلك أعلى من النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة وكذلك مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة باستثناء الهند.

الاقتصاد	2021	2022	2023
الصين	8.1	3.2	4.4
الهند	7.8	6.8	6.1
البرازيل	4.6	2.8	1.0
روسيا	4.7	-3.4	-2.3
كوريا الجنوبية	4.1	2.6	2.0
جنوب أفريقيا	4.9	2.1	1.1
الإمارات	3.8	5.1	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن يحقق
اقتصاد الإمارات نمواً
أعلى من معدل نمو
الاقتصاد العالمي بنحو
1.5% في عام 2023

كما يتوقع أن يتفوق نمو
اقتصاد الإمارات نمو
اقتصادات بقية دول
مجلس التعاون في عام
2023

الاقتصاد	2021	2022	2023
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1.0
منطقة اليورو	5.2	3.1	0.5
المملكة المتحدة	7.4	3.6	0.3
اليابان	1.7	1.7	1.6
كندا	4.5	3.3	1.5
اقتصادات متقدمة أخرى	5.3	2.8	2.3
الإمارات	3.8	5.1	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي

التضخم العالمي

يتوقع ارتفاع التضخم العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2022 ليتراجع لاحقاً إلى 6,5% في 2023 و 4,1% في 2024.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 13.8% في المتوسط لعام 2022 وأن ينخفض قليلاً في العام المقبل ليصل إلى 13.1%، مدفوعاً بأسعار الغذاء والطاقة.

الارتفاع المفاجيء في التضخم أكثر انتشاراً في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. حيث وصل التضخم في الولايات المتحدة إلى أحد أعلى مستوياته في حوالي 40 عامًا، بأسعار في أغسطس 8.3% أعلى من تلك التي حدثت قبل عام واحد. وشهدت منطقة اليورو معدل تضخم بلغ 10% في سبتمبر، بينما شهدت المملكة المتحدة تضخمًا سنويًا بنسبة 9.9%. كما تشير التقديرات إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية شهدت تضخمًا بنسبة 10.1% في الربع الثاني من عام 2022 وتواجه ذروة معدل تضخم بنسبة 11.0% في الربع الثالث، وهو أعلى معدل منذ عام 1999.

في حالة استمرار ارتفاع التضخم، قد يؤدي المزيد من تشديد السياسات في الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة الضغط على تكاليف الاقتراض في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

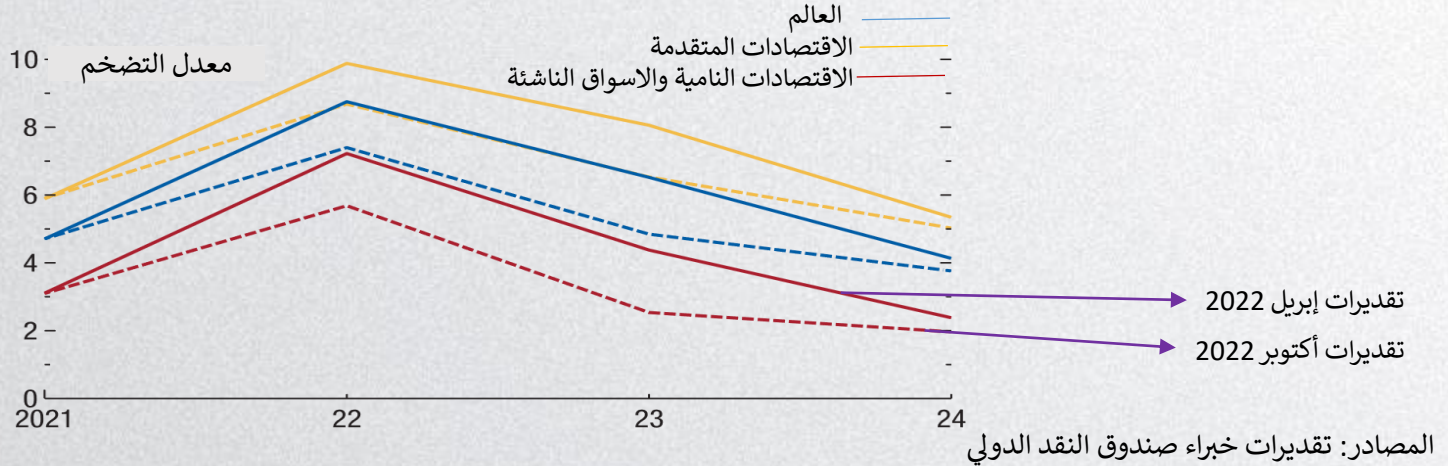
يفرض تسارع ارتفاع الأسعار في جميع بلدان العالم تقريباً، لا سيما أسعار الغذاء والطاقة، مصاعب جسيمة على الأسر، وخصوصاً على الفقراء.

نقص المعروض في أسواق العمل يؤدي إلى زيادة ارتفاع الأجور، والذي يغذي بدوره زيادة ارتفاع التضخم.

مخاطر احتمالات حدوث الدوامة من الأجور والأسعار المتزايدة محدودة في المتوسط – حتى الآن.

هناك ثلاثة عوامل تتضافر معا لاحتواء المخاطر:

1. الصدمات الأساسية التي يتعرض لها التضخم تأتي من خارج سوق العمل.
2. الأجور الحقيقية المتراجعة تساعد على خفض ضغوط الأسعار ، وتقليل التضخم عن طريق خفض التكاليف الحقيقية للشركات.
3. تجري البنوك المركزية تشديدا حادا للسياسة النقدية.



اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: توقعات التضخم

يتوقع الصندوق أن يبلغ معدل التضخم في دولة الإمارات عام 2022 نحو 5.2% ليكون بذلك أقل من نصف معدل التضخم لمجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المتوقع بلوغه نحو 13.8%، مع توقع انخفاض معدل التضخم للإمارات لنحو 3.6% في 2023 أقل من نصف معدل التضخم لمجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المتوقع بلوغه نحو 13.1% في 2023.

الدولة	2022	2023
دولة الإمارات العربية المتحدة	5.2%	3.5%
المملكة العربية السعودية	2.7%	2.2%
دولة قطر	4.5%	3.3%
دولة الكويت	4.3%	2.4%
سلطنة عمان	3.1%	1.9%

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون معدل التضخم في عام 2023 في الإمارات أعلى من معدلات التضخم في دول المجلس

يتوقع أن يكون التضخم في الإمارات أقل بنحو 2.6% من التضخم العالمي في عام 2023، والذي يتوقع أن يصل إلى 6.5%، وكذلك أقل من التضخم في معظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة

الاقتصاد	2022	2023
الولايات المتحدة	7.9%	3.8%
منطقة اليورو	8.3%	5.7%
المملكة المتحدة	9.1%	9.0%
اليابان	2.6%	1.4%
كندا	6.9%	4.2%
الصين	2.2%	2.2%
الهند	6.9%	5.1%
روسيا	13.8%	5.0%

ملاحظة: توقعات معدل التضخم في الإمارات في عام 2023 أعلى من معدل التضخم في اليابان كأحد الاقتصادات المتقدمة، وأعلى من معدل التضخم الصين كأحد الاقتصادات الناشئة

التجارة العالمية: تباطؤ مستمر

- يتباطأ نمو التجارة العالمية بشكل حاد: من 10.1 % في عام 2021 إلى 4.3 % في عام 2022 و 2.5 % في عام 2023. ويعكس التباطؤ ، بشكل أساسي انخفاض نمو الناتج العالمي، نتيجة قيود سلاسل التوريد المعقدة .
- من المرجح أن يؤدي ارتفاع قيمة الدولار في عام 2022 - بنحو 13% إلى مزيد من تباطؤ نمو التجارة العالمية ، مع الأخذ في الاعتبار الدور المهيمن للدولار في الفواتير التجارية والمرور الضمني في المستهلك وأسعار المنتج خارج الولايات المتحدة .
- في حين أن نمو التجارة العالمية آخذ في الانخفاض ، اتسع الميزان التجاري العالمي. والتي عكست الزيادة في أسعار السلع الأساسية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا ، مما أدى إلى زيادة أرصدة مصدري النفط وخفضها بالنسبة للمستوردين .
- إن اتساع أرصدة الحسابات الجارية العالمية ليس بالضرورة تطوراً سلبياً ، على الرغم من أن الاختلالات العالمية المفرطة يمكن أن تغذي التوترات التجارية والتدابير الحمائية أو تزيد من مخاطر اضطراب العملة وتحركات تدفق رأس المال.
- من المتوقع أن تظل مراكز الأسهم الدائنة والمدينة مرتفعة في عام 2022، على الرغم من أنها، في المتوسط، كانت معتدلة قليلاً عن ذروتها في عام 2020، لأن تغييرات التقييم قد عوضت أكثر من التوسيع المتزامن للحساب الجاري.

التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون

تأثير سياسات تخفيف آثار تغير المناخ على الناتج والتضخم يعتمد على مدى سرعة الدول في التحول الى الكهرباء النظيفة .

ان المزيد من التجزء في التعاون العالمي يخلق مخاطر كبيرة على التعاون في مجال سياسات تغير المناخ.

يجب تنفيذ السياسات المناخية المطلوبة على الفور، وسيؤدي المزيد من تأخير التحول الى اقتصاد منخفض الانبعاثات الى زيادة كبيرة في التكاليف الواقعة على اجمالي الناتج المحلي .

ستسمح البداية الفورية لعملية تدريجية يمكن من خلالها زيادة ضرائب غازات الدفيئة بزيادات صغيرة يمكن التنبؤ بها ، مما يؤدي إلى زيادة التوقعات والسلوكيات الخاصة والحد من الضغوط التضخمية.

من المهم أن تكون سياسة المناخ الجديدة ذات مصداقية؛ تقدم سياسات المناخ الموثوقة حوافز للاستثمار والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا محايدة الكربون وتساعد على تسريع التحول في أنماط الاستهلاك.

خصم الإيرادات الضريبية للأسر ذات الدخل المنخفض (والتي من المؤكد أنها ستعاني أكثر من غيرها من تسعير الكربون الجديد) يساعد على تعزيز القبول ويعزز مصداقية هذه السياسات.

تكمل مصداقية السياسة النقدية مصداقية سياسة المناخ وهي ضرورية للحفاظ على معدلات تضخم الناتج منخفضة

يمكن أن يسمح التنسيق الدولي في فرض ضرائب غازات الدفيئة أيضًا بإزالة الكربون بشكل أسرع ، حيث يمكن قطف الثمار في العديد من البلدان التي لم تبدأ بعد في إزالة الكربون.

إجراءات مقترحة من صندوق النقد الدولي للدول التي شهدت انحساراً كبيراً في وتيرة تفشي الجائحة كدولة الإمارات العربية المتحدة، لمواجهة مزيج متباين من ازمتات تكلفة المعيشة والطاقة و الغذاء:

✍ ضرورة مواصلة السياسة النقدية العمل على استعادة استقرار الأسعار، مع توجيه سياسة المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشدداً بدرجة كافية اتساقاً مع السياسة النقدية.

✍ إجراء الإصلاحات الهيكلية، من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات إذ أن لها دور إضافي في دعم مكافحة التضخم.

✍ يمثل التعاون متعدد الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء.

✍ إعادة بناء الاحتياطات المالية الوقائية ، فكلما ازداد الحيز المالي في الدولة، كانت أكثر قدرة على حماية الأسر والشركات .

✍ ينبغي ألا تتعارض أغراض سياسة المالية العامة مع مساعي السلطات النقدية في السيطرة على التضخم . وإلا سيطول الكفاح من أجل خفض مستويات التضخم ، وتزداد تكلفة التمويل ، وتتفاقم حالة عدم الاستقرار المالي ، مما سيصعب على سلطات المالية العامة والسلطات في القطاعين النقدي والمالي أداء مهامهم .

✍ تمثل الإشارات السعريّة أداة مهمة لكبح الطلب وزيادة العرض فالضوابط السعريّة أو الدعم غير الموجه أو حظر التصدير جميعها إجراءات تفرض تكلفة باهظة على المالية العامة وتؤدي إلى فرط الطلب، ونقص الإمدادات وسوء التوزيع وترشيد الاستهلاك وعلاوات سعريّة في السوق السوداء، لذا ينبغي أن تستهدف سياسة المالية العامة حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر من خلال صرف تحويلات موجهة ومؤقتة .

✍ من المهم أن تركز السياسات على إطار مالي متوسط الأجل يتسم بالمصداقية .

✍ الاستثمار في تعزيز الطاقة الانتاجية ، فمن شأن رأس المال البشري والتحول الرقمي والطاقة الخضراء ، وتنويع سلاسل الامداد جعل الاقتصادات أكثر صلابة في مواجهة الازمة القادمة .

تكمّن الاستجابة الملائمة في معايرة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار، مع السماح بتعديل أسعار الصرف والاحتفاظ بإحتياطيات النقد الأجنبي لاستخدامها إذا ما ساءت الأوضاع المالية للغاية . 

على بلدان الأسواق الصاعدة أن تنظر فوراً في تعزيز مستويات السيولة الوقائية من خلال طلب الاستفادة من الأدوات الوقائية التي يوفرها الصندوق شريطة استيفائها لشروط الإستفادة وسلامة سياساتها . 

ينبغي أن تستهدف البلدان في المرحلة القادمة الحد من تأثيرات الاضطرابات المالية المستقبلية من خلال مزيج من الاجراءات الوقائية الملائمة على جانب سياسات السلامة الاحترازية الكلية والتدفقات الرأسمالية وفقاً لإطار السياسات المتكامل الذي تم وضعه من قبل الصندوق . 

المضي قدماً في إعادة هيكلة الديون بصورة منظمة من خلال الإطار المشترك لمجموعة العشرين لصالح البلدان الأكثر تضرراً لتجنب موجة من أزمات الدين السيادي . 

تنفيذ سياسات المناخ اللازمة لدرء التغيرات المناخية الكارثية . 

تحسين أطر تسوية الديون بشكل ملموس لمعالجة حالة المديونية الحكومية الحرجة المتزايدة بسبب انخفاض النمو وارتفاع تكاليف الاقتراض . 

الخاتمة

على الرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ ملحوظ، خاصة الاقتصادات المتقدمة إلا أن هناك تفاؤلاً بشأن التحسن الذي سيشهده بعض الاقتصادات مثل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي خرج من مرحلة التعافي وبدأ مساره الطبيعي نحو النمو بثبات، وساعدت عوامل كثيرة في هذا النمو بدءاً من السياسات التي تبنتها للتعامل مع مختلف المتغيرات حيث ساهمت حزمة القوانين الاقتصادية الجديدة واتفاقيات التجارة الحرة المتنوعة في دفع النمو بصورة كبيرة، كما ساهمت الظروف الجيوسياسية التي رفعت من أسعار النفط إلى مستويات ساهمت معها في تعزيز هذا النمو، إضافة إلى التطورات المحلية والإقليمية التي دعمت نمو القطاعات الاقتصادية وتعافيتها.